الأمم المتحدة

A/RES/67/222

Distr.: General
3 April 2013

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/67/440/Add.2*)]

٦٧/٢٢٢ - إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ألماتي[١] وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٢]،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٨/٢٠١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢٠٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٠٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٢٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/٢١٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/٢١٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

---

(١) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[٣]،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[٥]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

وإذ تحيط علما بإعلان ألماتي الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الرابع لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في ألماتي، كازاخستان في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢[٦]،

وإذ تحيط علما أيضا بالوثائق الختامية للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في الدوحة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢[٧] والبيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية الذي اعتمد في إطار تلك الدورة[٨]،

وإذ تحيط علما كذلك بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي الحادي عشر للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢[٩]،

وإذ تسلم بأن عدم وجود منافذ برية إلى البحر الذي يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر سلبا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

---

(٣) القرار ٢/٥٥.

(٤) القرار ١/٦٥.

(٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٦) A/67/386، المرفق.

(٧) TD/500 وAdd.1 و 2.

(٨) TD/474.

(٩) A/67/495، المرفق.

وإذ تسلم أيضا بأن المسؤولية عن إقامة نظم نقل عابر فعالة تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ تعيد تأكيد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على الصعد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٦/٢١٤ الذي قررت فيه أن يعقد في عام ٢٠١٤ مؤتمر شامل من المؤتمرات التي تعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي، تسبقه، عند الاقتضاء، أعمال تحضيرية مواضيعية على الصعيدين الإقليمي والعالمي،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون ''تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية''[١٠]؛

٢ - **تعيد تأكيد** حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - **تعيد أيضا تأكيد** أن لبلدان المرور العابر، ممارسة لسيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا تمس الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛

٤ - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذ جميع التدابير المناسبة، على النحو المبين في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي[١١]، للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٢]، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية أن تعزز توليها زمام أمر برنامج عمل ألماتي بزيادة مراعاة تعميمه في استراتيجيات التنمية الوطنية فيها؛

٥ - **تهيب** بالشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية تقديم مساعدة تقنية ومالية ملائمة وكبيرة يجري تنسيقها على نحو أفضل، وبخاصة

---

(١٠) A/67/210.

(١١) القرار ٢/٦٣.

في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٦ - **تعيد تأكيد التزامها التام** بأن تلبي، بشكل عاجل، الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتتصدى للتحديات التي تواجهها عن طريق تنفيذ برنامج عمل ألماتي بشكل تام وفعال في الوقت المناسب، على النحو الوارد في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

٧ - **تدعو** الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، إلى التعجيل بتعزيز تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات المحددة الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، على نحو أفضل تنسيقا، وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال والهياكل الأساسية للطاقة، بهدف تعزيز الربط الالكتروني داخل المنطقة الواحدة، وتدعيم قدراتها التحليلية للمساعدة على وضع سياسات نقل مترابطة شاملة وتنفيذها دعما لممرات العبور اللازمة لتيسير التجارة، وتشجع في هذا الصدد تعزيز التعاون على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي الذي يوفر حلولا أكثر ملاءمة ومباشرة وفعالية في معالجة قضايا البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛

٨ - **تعرب عن القلق** من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية ما زالا ضعيفين للغاية أمام الصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على المواجهة والحفاظ على أوجه التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات برنامج عمل ألماتي؛

٩ - **تشجع** المنظمات الدولية المعنية، بما فيها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات البحث المعنية على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، على إجراء بحوث بشأن مدى ضعف البلدان النامية غير الساحلية في مواجهة الصدمات الخارجية، من خلال وضع مجموعة من المؤشرات لمواطن الضعف التي يمكن أن تستخدمها البلدان النامية غير الساحلية لأغراض الإنذار المبكر؛

١٠ - **تؤكد** أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارهما من أولويات برنامج عمل ألماتي، وتلاحظ أن المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة لها

أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة الكفاءة في تدفق السلع والخدمات وتحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات، وتهيب بالمجتمع الدولي كفالة أن يفي الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الوارد في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة بالهدف المتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات، بوسائل شتى منها تخفيض مدة النقل وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود؛

١١ - **تهيب** بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا، مع إيلاء الاعتبار المناسب للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بناء القدرات لصياغة السياسات التجارية والمشاركة في المفاوضات التجارية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة وتنويع منتجاتها المخصصة للتصدير من خلال مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بقصد زيادة القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات؛

١٢ - **تسلم** بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي تكون في كثير من الأحيان ذات قيمة مضافة منخفضة، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز الجهود المبذولة لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية والتشجيع على نقل التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفق شروط متفق عليها، وتعزيز القيمة المضافة لصادراتها عن طريق تنمية قدراتها الإنتاجية؛

١٣ - **تشجع** على مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل تنفيذ برنامج عمل ألماتي على نحو تام وفعال؛

١٤ - **تؤكد** أن للاستثمار المباشر الأجنبي دورا مهما في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية وبالإمكانيات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على تعزيز تهيئة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي ومشاركة القطاع الخاص؛

١٥ - **تسلم** بأن توسيع نطاق التعاون وزيادة فعاليته فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبين تلك البلدان وبلدان المرور العابر النامية ضروريان لكفالة اتباع نهج منسق في إعداد إصلاحات لسياسة تيسير التجارة والنقل عبر الحدود وفي تنفيذها ورصدها، وتشجع في هذا الصدد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أن تصدق، حسب الاقتضاء، على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بتيسير النقل والتجارة، وأن تنفذها على نحو فعال؛

١٦ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية مواصلة إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها المناسبة، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام بذلك، مع المراعاة التامة للإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، وتشجعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة بشكل جيد في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة؛

١٧ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، من أجل تطوير الهياكل الأساسية والقدرة على الاتصال والربط بين شبكات السكك الحديدية والطرق الإقليمية وتعزيز الأطر القانونية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتشجعها على مواصلة تقديم دعمها، وترحب في هذا الصدد بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الممثل السامي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، من أجل المساعدة على وضع اتفاق حكومي دولي بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا؛

١٨ - **تحث** البلدان النامية غير الساحلية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مركز تفكير دولي للبلدان النامية غير الساحلية أو لم تصدق عليه بعد على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين مركز التفكير من العمل بكامل طاقته، وتدعو مكتب الممثل السامي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، إلى دعم مركز التفكير ليتمكن من الاضطلاع بدوره؛

١٩ - **تلاحظ** نتائج الاجتماع المواضيعي العالمي الرفيع المستوى المعني بالتجارة الدولية وتيسير التجارة والمعونة لصالح التجارة الذي عقد في ألماتي في ١٣ و ١٤

أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الشامل الذي يعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٢٠ - **تقرر** أن يعقد في عام ٢٠١٤، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في الفقرة ٢١ من قرارها ٦٦/٢١٤، المؤتمر الشامل الذي يعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي، على أعلى مستوى ممكن وبأكثر السبل فعالية من حيث التكلفة، لمدة ثلاثة أيام، في مكان وموعد يحددان لاحقا بالتشاور مع الحكومة المضيفة، وأن تكون ولاية المؤتمر على النحو التالي:

(أ) إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

(ب) تحديد السياسات الفعالة على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني المتعلقة بالتجارة الدولية والتعاون في مجال النقل العابر واستعراض الحالة الراهنة لنظم النقل العابر في ضوء التحديات والشراكات والفرص الجديدة والمستجدة والوسائل اللازمة لمواجهة هذه التحديات والاستفادة من الشراكات والفرص؛

(ج) إعادة تأكيد التزام الجميع بتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها، وفق ما أعلن عنه في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

(د) حشد الدعم والعمل على الصعيد الدولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية ومشاركة تلك البلدان في ذلك العمل، وصياغة واعتماد إطار جديد للشراكة في مجال التنمية للعقد القادم؛

٢١ - **تقرر أيضا** أن تعقد اجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية على نحو ما توخته الجمعية العامة في الفقرة ٢٢ من قرارها ٦٦/٢١٤ في نيويورك في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٤، وأن يستغرق كل اجتماع يومي عمل، وذلك بأكثر السبل فعالية من حيث التكلفة؛

٢٢ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي أن يكفل، بوصفه مركز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأعمال التحضيرية لمؤتمر الاستعراض، عملا بالقرار ٦٦/٢١٤، التحضير للمؤتمر بفعالية وكفاءة في الوقت المناسب، وأن يواصل حشد المشاركة النشطة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتنسيق تلك المشاركة؛

٢٣ - **تطلب** إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية تقديم الدعم اللازم للعملية التحضيرية ولمؤتمر الاستعراض والمشاركة فيهما بفعالية، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة

التجارة العالمية والاتحاد الدولي للنقل على الطرق ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام بذلك، كل في نطاق ولايته؛

٢٤ - **تدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المانحة إلى تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي ومشاركة ممثلي البلدان النامية غير الساحلية في العملية التحضيرية وفي مؤتمر الاستعراض نفسه؛

٢٥ - **تقر** بأهمية أن تسهم جميع الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، في مؤتمر الاستعراض وفي عمليته التحضيرية وأن تشارك فيهما؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة من المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف الجهود الإعلامية والمبادرات المناسبة الأخرى الرامية إلى تعزيز الوعي العام بمؤتمر الاستعراض، بطرق منها تسليط الضوء على أهداف المؤتمر وأهميته؛

٢٧ - **تطلب** إلى الأمناء التنفيذيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يضعوا، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع مكتب الممثل السامي، الترتيبات الفنية والتنظيمية اللازمة وأن ينظموا الاجتماعات الاستعراضية التحضيرية على الصعيد الإقليمي في عام ٢٠١٣؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي وعن التقدم المحرز في العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض؛

٢٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين بندا فرعيا بعنوان ''المؤتمر الشامل الذي يعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي'' في إطار البند المعنون ''مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة''.

الجلسة العامة ٦١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢